

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠١

قوارب الموت وسيلة لـ"اصطياد" متشددين

## ملاحقة "الأفغان العرب" قد تحيي التعاون الأمني بين المغرب والجزائر

□ الرباط - محمد الأشهب

علاقات البلدين. وسعت الجزائر إلى حشد موقف أوروبي ومغاربي داعم لخطتها في مواجهة «الحركات الإرهابية»، بينما التزمت الرباط صيغة التعاون الأمني مع العواصم الأوروبية في سياق ثنائي. والأرجح أن الحملات التي شنتها السلطات المغربية عام ١٩٩٦ ضد اباطرة المخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة، كانت تستند إلى معطيات عن إمكان ضلوع بعض تلك الشبكات في أعمال إرهابية، وتراجع الدعم الأوروبي جعل الرباط تقف وحيدة في مواجهة ضغوط أكبر من إمكاناتها.

أما إسبانيا التي شهدت علاقاتها والمغرب مسلسل أزمات، فدقت أخيراً ناقوس الخطر حيال الأوساط المتورطة بالهجرة، كونها

استخدمت في وقت سابق لترحيل مهاجرين من بلدان شمال أفريقيا إلى أفغانستان عبر عواصم أوروبية.

وذكر بعض «الأفغان العرب» أن تشديد الرقابة على تحركاتهم، حول ما يعرف بقوارب الموت، إلى وسيلة لاصطياد الشبان ذوي الميول الإسلامية المتطرفة وتجنيدهم.

لكن ورود أسماء مغاربة في الأعداد لتفجيرات نيويورك وواشنطن، أعاد إلى الأذهان خيوط الترابط بين شبكات الناشطين المعتقلين الآن، وأولئك الفارين الذين وردت أسماؤهم في التحقيقات الأمنية، علماً أن السلطات المغربية وضعت عواصم أوروبية، في مقدمها باريس ومدريد وبرلين، في صورة خلاصات تلك التحريات.

وكان لافتاً اتهام مغربيين بالضلوع في اغتيال زعيم «تحالف الشمال»، أحمد شاه مسعود، قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن، مما أفسح في المجال أمام معاودة فتح ملف المغاربة في تنظيمات «الأفغان العرب»، وإن بسرية تطاول الحسابات المصرفية والعلاقات اللوجستية. لكن الأمر لا يتجاوز بضع عشرات من الأشخاص، يصر كثيرون منهم على رفض استخدام الأراضي المغربية لأي هدف سياسي أو عسكري. ويعتقد مراقبون أن المسألة ربما تحتم إعادة الحرارة إلى التعاون الأمني بين المغرب والجزائر، خاصة في مناطق الحدود المشتركة، التي باتت أرضاً خصبة لتنامي هجرة غير مشروعة، يُعتقد أنها تشكل بيئة لتجنيد ناشطين.

■ ينصرف المغربي «م.ك» العائد من أفغانستان، إلى عمله في الرباط يومياً، غير بعيد عن مركز أمني القيم لرصد الأحداث منذ تفجيرات الحادي عشر من الشهر الماضي، في نيويورك وواشنطن. وحين يضطر مسؤولون عسكريون وأمنيون إلى تقديم توضيحات يعرض عليهم افادات تكونت لديه عبر الإقامة في معسكرات «الأفغان العرب» في أفغانستان سنوات.

لكن رفاقه في الشبكة ذاتها، التي انضموا إليها لمحاربة السوفييات، يقولون إنه «اختار طريقه»، ويتذكرون أن عودتهم جميعاً إلى المغرب جاءت بمبادرة من زعيم سياسي زار باكستان، وتمنى عليهم العودة أثر صدور عفو شامل، وإقرار القطيعة مع أعمال العنف والكفاح المسلح.

حدث ذلك نهاية التسعينات، بعدما تعرض المغرب لهجمات مسلحة، أبرزها الهجوم على فندق اطلس - اسني في مراكش صيف ١٩٩٤، حين اتهمت السلطات المغربية الاستخبارات الجزائرية بالضلوع في الحادث، الذي تورط به أشخاص يتحدرون من أصول جزائرية وفرنسية ومغربية. لكن العلاقة بين المغرب والجزائر، كانت قبل ذلك في طريقها إلى التحسن، وركزت على التنسيق الأمني ورصد تحركات الناشطين الإسلاميين المتطرفين. آنذاك قدم الجنرال السابق خالد نزار إلى السلطات المغربية ضمانات حول مسار قضية

الصحراء وتسوية مشاكل الحدود، شرط تسليم ناشطين إسلاميين، في مقدمهم عبدالحق العيايدة الذي اتهمته السلطات الجزائرية بالضلوع في هجمات إرهابية.

لكن التفاهم المغربي - الجزائري تعرض لانتكاسة بعد هجمات اطلس اسني، وإن كانت السلطات المغربية اعتقلت قبل ذلك أفراد شبكة حسن اغيري الذين يقضون عقوبات في سجون مغربية، بتهم تهريب أسلحة إلى الجماعات الإسلامية عبر الأراضي المغربية، جلبوها من عواصم أوروبية. واعتبرت المبادرة آنذاك، أي منتصف التسعينات، مبادرة حسن نية أزاء الجزائر، لكن التفجيرات في باريس وتداعيات إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر صيف ١٩٩٤، ألقت بظلالها السلبية على